

آفاق برلمانية تستطلع أسباب الأزمة ووسائل الحل

مراكز القوى.. وأزمة السلطة

* نصريوسف: المطلوب معالجة عاقلة دون انتحار
* كمال الشرافي: علينا مراجعة وتقييم لأشكال المقاومة المختلفة
* أبو زهري: يجب تحريم استخدام القوة في حل الخلافات الداخلية



مراجعة أشكال المقاومة

وفي ظل الأزمة الأخيرة وتداعياتها، تربعت أولويات الوضع الفلسطيني من حولها، متجاهلة استمرار آلة العدوان الهمجية التي تدور رحاها لتدمر كل مقومات المجتمع الفلسطيني، ولعل معركة بيت حانون المستمرة حتى اليوم، تعكس شكل غياب الأولويات لصالح الأزمة الداخلية. ويشير د. الشرافي إلى ضرورة إعادة تقييم المرحلة، بما يتضمن ذلك في إعادة هيكلة الأولويات لتعزيز صمود الشعب في المواجهة التي تفرضها آلة العدوان الإسرائيلي، وضرورة وضع كافة مستلزمات هذه المواجهة، وبخاصة في المعركة الدائرة في بيت حانون، وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة أن تشمل عملية التقييم، مراجعة أشكال المقاومة، بحيث تخدم متطلبات النضال الوطني بما يكفي لتحقيق الأهداف، من خلال موازنة هذه الوسائل للخطة السياسية الفلسطينية وفقاً لمصالح الشعب العليا، باعتبارها فوق كل مصلحة فئوية أو فصائلية.

ما جرى في قطاع غزة، كتعبير عن استفحال الأزمة التي وجدت تعبيراتها من خلال عمليات الخطف والإجراءات غير الشعبية التي تلقتها، لم تكن الأولى من نوعها، إذ جرت أحداث مشابهة في السابق، ولكنها لم تحظ بالاهتمام الكافي والمعالجة الحاسمة، ما شجع على تكرارها، كما يقول النائب والناشط في حقوق الإنسان كمال الشرافي، الذي اعتبر ما تعرض له النائب نبيل عمرو من محاولة اغتيال، أحد أشكال الفلتان الأمني، الذي لا يستوجب الإدانة فحسب، بل المحاسبة والمعالجة، وهذه المرة لا ينبغي أن توضع عملية التقييم والتصحيح على كاهل السلطة والفصائل فحسب، بل يتوجب استنهاض قوى المجتمع المدني لتقول كلمتها في هذا المجال، وهذا ما عبرت عنه الدعوة إلى تنظيم مؤتمر شعبي فلسطيني في مدينة غزة، كان من المقرر أن يعقد يوم الخميس الماضي دعت إليه جهات عدة في المجلس التشريعي، والتجمع الوطني الديمقراطي الفلسطيني، ولجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، كشكل من أشكال الضغط والتأثير على صناع القرار لتحديد وجهه الإصلاح، إلا أن هذا المؤتمر، لم ينعقد لأسباب عديدة، منها عدم التحضير الكافي، وتخوف البعض من أن تبدو حركة «فتح» وكأنها المتهم الوحيد في محاكمة شعبية، وخشية من أن تلحظ عملية التقييم أشكال المواجهة وأثارها السلبية على البنية الاجتماعية والأمنية والاقتصادية على الشعب، في حين اعتبر البعض أن الأزمة قد انتهت «بالمعالجة» بين عرفات و«أبو علاء»، في حين يرى البعض أن الدعوة التي يتمنى أن يتوجه بها المؤتمر إلى قيام قيادة وطنية موحدة، يعني قيادة حركة «حماس» لهذا القيادة، الأمر الذي لا يتناسب مع توجهات أخرى لا تجد لها مصلحة فعلية بقيام مثل هذه القيادة، من الناحية العملية، على الرغم من أنها تنادي بها ليل نهار.

حواراتنا، لم تسمح باستقصاء آراء مستفيضة حول تأجيل أو ربما إلغاء المؤتمر الشعبي الفلسطيني في غزة، لكن سامي أبو زهري الناطق باسم حركة «حماس» شدد على حرص الحركة على عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن؛ ليتسنى خلق موقف ضاغط في مواجهة الأزمة الأخيرة.

إن فشل انعقاد هذا المؤتمر يشكل دليلاً آخر، على تغييب دور الجمهور في حل الأزمة، على الرغم من أنه الضحية الأولى لها، وعجز مختلف القوى عن استنهاض هذا الدور ومنحه الوسائل الكفيلة من تمكينه القيام به، لهذا، فإننا نرى أن تواصل القوى المؤمنة بهذا الدور، ضرورة العمل بالفعل على عقد هذا المؤتمر، مع توفير كل فرص النجاح له، بدون تخوف أو حذر مبالغ به.

هاني حبيب / غزة

شكلت التطورات الأخيرة، وبخاصة ما جرى في قطاع غزة وما تلاها من تداعيات وإجراءات، خطراً محدقاً بالنسيج المجتمعي الفلسطيني وقدرة الجهد الوطني على مواجهة المشروع الإسرائيلي، ما يفتح مجالاً رحباً لتصعيد العدوان الإسرائيلي الهمجي، وبت من الواضح أن هذه التطورات، ما كانت لتحدث لو أن القيادة السياسية قد أعلنت موقفاً حازماً إزاء الخطط الإسرائيلية من ناحية، ومن ناحية أخرى إجراء إصلاحات جذرية وعميقة في النظام السياسي الفلسطيني، بعد إجراء عملية تقييم شامل لكافة عناصر الأزمة، إذ أن المعالجات التي تمت خلال مراحل الأزمة السابقة، اتسمت بقدر كبير من الشكلية والارتجالية، والإبقاء على عناصر الأزمة الحقيقية والمتمثلة أساساً بانسداد الأفق السياسي، واستشراء الفساد، وغياب القضاء والقانون وهيمنة المليشيات على مقدرات هذا الشعب، وغياب المشاركة السياسية عن صناعة القرار، والأهم من ذلك كله، عدم اعتراف البعض بوجود أزمة، والتعاطي مع التطورات الخطيرة بتجاهل أسبابها.

إذا كان هناك اتفاق شامل تقريباً، على وجود هذه الأزمة وخطورتها، فإن أسبابها تظل موضع خلاف، اللواء نصريوسف، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» يشير إلى أن هناك تراكمات صعبة وإرهاصات سياسية ومسلكية ومؤسسية، كنتيجة مباشرة لاحتلال ثقيل يمارس كافة أشكال القهر والإذلال، ومعالجة داخلية قاصرة، وبخاصة فيما يتعلق بحركة «فتح» التي تراجعت شعبيتها وفقاً لاستطلاعات الرأي، وكانت، المسؤولة عن الأزمة وعن الحل أيضاً.

وبطبيعة الحال، فإن أحداً، لا يمكن أن يتجاهل دور الاحتلال في هذه الأزمة، سواء في خلقها أو لجهة تعزيز عوامل استمرارها والتصدي للحلول التي يمكن أن توفقها، وفي هذا السياق، وبعد أن يشير إلى الدور الإسرائيلي الكبير والخطير في هذه الأزمة، يعزو د. كمال الشرافي، عضو المجلس التشريعي، أسباب الأزمة الداخلية إلى تراكمات سنوات طويلة غابت خلالها سيادة القانون ومبدأ المحاسبة والمساءلة والشفافية واستقلالية القضاء، ويغيب فيها مبدأ الثواب والعقاب.

مع ذلك، تبقى أسباب الأزمة في نظر البعض، مجرد شكل من أشكال الصراع بين بعض مراكز النفوذ داخل السلطة، حسبما يرى سامي أبو زهري، الناطق الرسمي باسم حركة «حماس» في فلسطين، الذي رأى أن الاحتكام إلى السلاح لحل النزاعات بين أصحاب النفوذ، أو لحسم الخلافات الداخلية، يشكل سابقة خطيرة وينعكس سلباً على مجمل الصالح العام ويترك آثاره الخطيرة على مجمل القضية الوطنية.

هناك محاولات جادة، هدفت إلى إجراء عملية إصلاح ديمقراطي شامل وجذري للوضع الفلسطيني الداخلي، سبقت الأزمة الأخيرة، ونخص هنا وثيقة الإصلاح التي أقرها المجلس التشريعي في آب ٢٠٠٢، والتي تتضمن الالتزام الكامل بالقانون الأساسي في تحديد وتوزيع الصلاحيات في إطار المؤسسات التنفيذية، والتأكيد على سيادة القانون وتعزيز دور الثقة واستقلال وتحويل كافة ملفات الفساد إلى المؤسسات، والإسراع في إعداد قانون لهيكلية وتنظيم عمل وصلاحيات واختصاصات الأجهزة الأمنية، ويحدد مرجعيتها القانونية ومساءلتها ومحاسبتها وتطهيرها من الفاسدين، ومعالجة آليات وضع القرار بعيداً عن الإنذار والهيمنة والارتجال بتشكيل قيادة وطنية موحدة والإسراع في إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية بعد إجراء تعديلات مقترحة على القانون، بما يعزز الشفافية ومعالجة الاحتقان الداخلي وأسبابه الاقتصادية، والاهتمام بأمن وسلامة وإرساء أسس لتوزيع عادل لأعباء العدوان وإيجاد الآليات الضرورية كذلك.

الهيئة التشريعية، إذن، قامت بدورها لوضع حد للأزمة، ولم يكن المجلس التشريعي «شاهد زور» كما يتهمه البعض، ويقول د. الشرافي في هذا الصدد إن المجلس وعلى مدى سنوات طويلة، تقدم بقرارات وقوانين ووثيقة إصلاح، لو تم احترامها من قبل السلطة التنفيذية، ما كنا لنصل إلى مثل هذه الحالة.

إذ لا يمكن أن تغتصب السلطة التشريعية، وتغتصب أيضاً السلطة القضائية، وتدعي أن لدينا مجتمعاً مدنياً، ونعمل من أجل تعزيز صمود المواطن في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية والجدار العنصري والحصار المستمر، ولو تم احترام القوانين وتنفيذها، لما شهدنا هذه الممارسة للمجموعات غير القانونية التي حذرنا أكثر من مرة من إفساح المجال لها لانتهاك القانون، وغالباً من قبل الرجال المعينين بتنفيذ القانون.

نصريوسف: لا يمكن القيام بانقلاب

اللواء نصريوسف لا يعتبر أي عملية انقلابية ممكن أن تنجح في وضع حد للأزمة، بل إنه يقول أنه لا يمكن القيام بانقلاب، إذ أن هناك في «فتح» أطراً تنظيمية تحول دون قيام عملية من هذا النوع والاحتكام لهذه الأطر، وهو الذي يوفر اللجوء إلى أساليب تنظيمية لحل المشكلات القائمة، وبخاصة أن الجيل المؤسس سيذهب قريباً للتقاعد، هذا يفرض علينا؟ يضيف اللواء نصريوسف؟ عدم تشويه أولادنا وحرقتهم، وعلينا أن نوفر لهم أرضية نظيفة لكي يكملوا المشوار على أسس سليمة، ولا يبخل بأن يتقدم الأولاد بنصيحة مفادها: المرحلة صعبة وسيئة، هناك «جورة» لا تخوضوا في أحوالها.

ولعل أحد أهم عناصر الحل اللازمة يتعلق بالإصلاح، لكن هذا المطلوب، يتم تشويهه عندما يعتبره البعض مطلباً خارجياً، وفي المرحلة السابقة، يقول د. كمال الشرافي: كان هناك اهتمام بالعنصر الخارجي وإهمال العنصر الداخلي الفلسطيني، هناك استجابة فلسطينية للضغوط الخارجية، بالمقابل هناك إهمال بالمطالب والضغوط الداخلية، للإصلاح، ليس بالمطلب الجديد، بل كان ولا يزال مطلباً فلسطينياً، وإن ظهرت، مؤخراً، مطالبات خارجية بالإصلاح، والتي يجب ألا تشكل سبباً يفنينا عن القيام بإصلاح حقيقي تلبية لاحتياجات شعبنا، وليس باعتباره إملأً خارجياً للأسف؟ يضيف الشرافي؟ فإننا عندما طالبنا في المجلس التشريعي بالمصادقة على القانون الأساسي، لم تتم الاستجابة لذلك، إلا بعد أن مورست ضغوط خارجية، ونسوق هذا الأمر على سبيل المثال لا الحصر.

الشرافي: مطلوب منهج للإصلاح الكامل

وعكست استقالة حكومة «أبو علاء» ثم تراجعها، أحد أشكال هذه الأزمة، إذ أن المجلس منح حكومة أبو علاء فرصة لتنفيذ البرنامج الذي حصلت من خلاله على الثقة، ولكن حينما رأى المجلس أنها عاجزة عن تنفيذ هذا البرنامج، وجاء رئيس الوزراء والوزراء؟ كما يقول الشرافي؟ ليعلنوا فشلهم في تحقيق هذا البرنامج، اكتفى المجلس بأن يقبل الرئيس استقالته، بعد ما رفض ذلك، توجه المجلس بأغلبية لحث الرئيس على قبول الاستقالة، إذ أننا في المجلس لم نجد أي مبرر لعدم قبول هذه الاستقالة (اللقاء المطول مع النائب الشرافي جاء قبل عدول أبو علاء عن الاستقالة) وشكل المجلس لجنة لمقابلة الرئيس والتحاو مع لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحجب الثقة، على الرغم من إدراكنا العميق والواعي، أن حل هذه المعضلة لا يكمن في استقالة الحكومة، أو في تعديل وزراء لأننا نعتقد أن المطلوب منهج إصلاح كامل ينطوي على احترام وتنفيذ الثوابت التي أقرها المجلس، والالتزام بوثيقة الإصلاح، باعتبار ذلك أحد سبل الخروج من الأزمة بالاستثناء، وأيضاً دور فصائل العمل الوطني والإسلامي ومنظمات المجتمع المدني.

انسداد آفاق العملية التفاوضية، يشكل أحد أسباب الأزمة، لذا، فإن اللواء نصريوسف يرى أن فتح السبيل أمام عملية سلمية، بفهم ووعي ومسؤولية، هي مسؤولية القيادة السياسية، التي يجب أن تقوم بذلك بدون انتحار، بل من خلال معالجة عاقلة وهادئة، بالتزامن مع عملية واسعة لإعادة بناء المؤسسات بعد القيام بأبحاث ودراسات من قبل جهات فلسطينية متخصصة، لوضع أسس نظام سياسي سليم قادر على تجاوز المشكلات والاستجابة لتطلعات المجتمع الفلسطيني، وتزويده بمقومات الصمود في وجه الآلة العسكرية الإسرائيلية.